



الدورة الثالثة عشرة

لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير المكتب عن عملية التخطيط الاستراتيجي
بالمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

عملا بالفقرات من ٦٣ إلى ٦٩ من القرار ICC-ASP/13/Res.5 المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف طيه تقريره عن عملية التخطيط الاستراتيجي بالمحكمة الجنائية الدولية لتنظر فيها الجمعية. ويبين هذا التقرير نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل في لاهاي مع المحكمة.

أولاً - مقدمة

- ١- إذ أشارت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إلى قراراتها السابقة في هذا السياق،^١ أبدت الجمعية في وقت مبكر اهتماماً قوياً بتشجيع التخطيط الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من تنظيم وإدارة الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المحكمة في تنفيذ نظام روما الأساسي.
- ٢- وفي دورتها الثالثة عشرة، أحاطت الجمعية علماً بجملة أمور منها الخطة الاستراتيجية المنقحة للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية المنقحة لمكتب المدعي العام في سنة ٢٠١٥، وسيعد المكتب خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وجددت الجمعية التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية إعداد الميزانية.^٢ وطلبت الجمعية العامة من المكتب أن يتباحث مع المحكمة بشأن إدارة المخاطر ووضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر وبشأن تطوير نهج استراتيجي لحضور المحكمة ميدانياً.

ثانياً - متابعة الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة وعملية التخطيط الاستراتيجي في عام ٢٠١٤

- ٣- في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، عين المكتب السفير جان بوركوفيسكي (بولندا) والسفير إدواردو رودريغيز بلتيسيه (بوليفيا) ليتشاركا في تنسيق المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي. وعقد المنسقان مشاورات مع الدول الأطراف ومع المحكمة في إطار الفريق العامل في لاهاي، والتابع للمكتب ("الفريق العامل") في يومي ١٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ وشارك في تلك المشاورات ممثلون من مجتمع المنظمات غير الحكومية.

- ٤- وتمت مناقشة القضايا التالية في إطار الفريق العامل على أساس العروض والوثائق وأوراق العمل التي قدمتها المحكمة:

- (أ) التحديث المؤقت لخطة المحكمة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧؛
 (ب) الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛
 (ج) عرض من أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لمستجدات خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

ألف - مستجدات الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

- ٥- حصل الفريق العامل على مستجدات الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وأخطر بأن الخطة قد استخدمت في تحضير الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦، التي تضمنت إشارات إليها في الوثيقة كلها، بما في ذلك الروابط بين الأهداف الاستراتيجية والغايات المنشودة لكل عام.

^١ القرارات ICC-ASP/4/Res.4، و ICC-ASP/5/RES.2، و ICC-ASP/6/Res.2، و ICC-ASP/7/Res.3، و ICC-ASP/8/Res.3، و ICC-ASP/9/Res.3، و ICC-ASP/10/Res.5، و ICC-ASP/11/Res.8، و ICC-ASP/12/Res.8، و ICC-ASP/13/Res.5.
^٢ القرار ICC-ASP/12/Res.8.

٦- وأخطر الفريق العامل بأن الأهداف الاستراتيجية معبر عنها بوضوح على مستويات رفيعة وترمي إلى إتاحة إطار سياسي واسع النطاق لجميع جوانب عمليات المحكمة، كما أخطر بأن تلك الأهداف لا تتغير كثيراً. ويرد في إطار كل هدف من تلك الأهداف المزيد من الغايات المفصلة ذات الأولوية الموضوعية لمدة عامين، فضلاً عن قائمة بالنتائج المرتقبة من كل غاية منها. وتحدث تلك النتائج سنوياً. ومن الناحية العملية، تمثل الخطة الاستراتيجية الشاملة للمحكمة فهماً مشتركاً بين أجهزة المحكمة لغايات وأولويات المحكمة العامة.

٧- ومع ذلك فإن تحقيق النتائج تتم إدارته والإبلاغ عنه في نهاية المطاف على مستوى الأجهزة والأجهزة الفرعية؛ أضف إلى ذلك أن العديد من الغايات ذات الأولوية أو حتى الأهداف الاستراتيجية المهمة تركز تركيزاً شديداً على بعض أجهزة المحكمة وليس كل الأجهزة، ما يقتضي تحديد أهداف خاصة بكل جهاز. ويتجلى ذلك في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وفي سائر الخطط الاستراتيجية المواضيعية للمحكمة (انظر أدناه).

٨- ولا يغيب عن المحكمة أيضاً مشروعات التحسين التي تنفذها جميع الأجهزة الكبرى فضلاً عن الانتقال إلى المباني الدائمة في نهاية العام، وعليه فإنها رأت أنه ينبغي إصلاح الخطة الاستراتيجية للمحكمة بالفعل في عام ٢٠١٦. ولذلك فإن الخطة الاستراتيجية الشاملة الحالية للمحكمة تمثل "تحديثاً مؤقتاً".^٣

٩- وفي خطوة تالية أخطرت المحكمة الفريق العامل بأنها عازمة على إصلاح الخطة الاستراتيجية الشاملة للمحكمة، وعلى وضع خطط استراتيجية خاصة للهيئة القضائية وقلم المحكمة. وينبغي أن تكون الخطة الاستراتيجية الشاملة للمحكمة وثيقة رفيعة المستوى، تحدد الأهداف على الأجل المتوسط والغايات ذات الأولوية على الأجل القصير للمؤسسة كلها.

١٠- وأوضحت المحكمة أنها في إطار الخطوات الملموسة التالية ستعد في بداية عام ٢٠١٦ خطة شاملة جديدة للمحكمة تغطي ثلاث سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٦، علاوة على خطط استراتيجية لكل جهاز (مع ملاحظة أن مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا ينفذان بالفعل خططاً خاصة بهما). وستتطلب تلك الخطط الأخيرة وضع دورة سنوية لتحديثها وإعداد التقارير عن نتائجها. وسيواصل إبلاغ الدول بالتقدم المحرز على أساس سنوي.

١١- وأعرب بعض الوفود عن قلقه إزاء الخطة الاستراتيجية المحدثة للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، على النحو التالي: "١" نظراً لأن التعاون التزم يفرضه نظام روما الأساسي، فإنه لا ينبغي أن يكون هدفاً من الأهداف الاستراتيجية للمحكمة (الهدف ٣)؛ "٢" نظراً لأن تعزيز القدرات الوطنية ليس جزءاً من ولاية المحكمة بموجب نظام روما الأساسي، فإنه لا ينبغي أن يكون جزءاً من الخطة الاستراتيجية (الهدف ٣-٦، الهدف ذو الأولوية ٣-٦-٢ وما يصاحبه من نتائج مرتقبة). وأوضحت المحكمة أن الخطة الاستراتيجية تغطي واجباتها التي تفرض عليها المشاركة في تبادل المعلومات وتيسير وتبسيط التعاون مع

^٣ انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icc-cpi.int/iccdocs/registry/Strategic_Plan_2013-

.2017_update_Jul_2015.pdf

الدول الأطراف والجمعية، بما في ذلك عدد من الواجبات المنصوص عليها مباشرة في نظام روما الأساسي. وفيما يخص تشجيع تطوير القدرات الوطنية وتيسيره (الهدف ٣-٦)، أوضحت المحكمة أن هذا الأمر يشمل على وجه الخصوص مبادرات تقدم المساعدة إلى الدول الأطراف بناء على طلب منها، مثل إسداء المشورة المتخصصة بشأن مسائل التعاون في المنتديات الإقليمية أو تقديم أي معلومات متخصصة أخرى بهدف تعزيز القدرات الوطنية، دون أن تترتب على المحكمة أية أعباء مالية.

١٢- ورحبت الدول الأطراف بعزم المحكمة على مواصلة إدراج مؤشرات الأداء في الخطة الاستراتيجية على نحو أفضل. وشددت الدول الأطراف من جديد على أهمية الجهود التي تبذلها المحكمة لضمان التفاعل المناسب بين الخطة الاستراتيجية للمحكمة والخطط الاستراتيجية لمختلف هيئاتها.

-١٣

باء- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١٤- استمع الفريق العامل إلى عرض من مكتب المدعي العام لخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨،^٤ وقد قدم المدعي العام هذا العرض أيضا إلى الفريق العامل في لاهاي في ٨ تموز/يوليه فضلا عن الوثيقة الأساسية التي خضعت أيضا للنقاش في سياق الفريق الدراسي المعني بالحكومة، المجموعة الثانية. وفي هذا السياق، أشار مكتب المدعي العام إلى أنه قد عرض خطته الاستراتيجية الجديدة للحصول على مدخلات ودعم من الدول وسائر أصحاب المصالح، ولكن نظرا للاستقلال الذي يكفله نظام روما الأساسي لهيئة الادعاء، لا تخضع خطة المكتب لموافقة الجمعية. وذكر المكتب علاوة على ذلك أنه حصل على العديد من التعليقات من الدول وسائر أصحاب المصالح، وبعد النظر فيها سيصدر نسخة معدلة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تعكس بعض تلك التعليقات. وسيتواصل المكتب مباشرة أيضا مع جميع أصحاب المصالح الذين قدموا تعليقات على مدخلاتهم الفردية.

١٥- وأشار مكتب المدعي العام إلى جملة أمور منها أن الخطة الاستراتيجية (٢٠١٦-٢٠١٨) تستند إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وبينما تحافظ الخطة على التحول الذي شهدته سياسة التحقيق والادعاء، فإنها ترمي إلى مواصلة تطوير أداء المكتب المحسن وتكييفه مع التحديات الراهنة. وأشار المكتب أيضا إلى الروابط الرئيسية بين الخطة واقتراحه "الرئيسي".^٥ وشدد المكتب أيضا على الرابط الأساسي بين خطته الاستراتيجية والميزانية، فغايات الخطة تتماشى مع اقتراح الميزانية السنوية التي ترد فيها الجوانب النوعية والكمية لأعمال المكتب على حد سواء. وأشار المكتب إلى أن الخطة الاستراتيجية تتضمن أيضا ١٤ مؤشرا لقياس أداء المكتب.

١٦- وقد أشير أيضا إلى الهدف التاسع من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، الذي يرمي إلى سد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة.

^٤ الوثيقة ICC-ASP/14/....

^٥ الوثيقة ICC-ASP/14/....

١٧- وأعرب بعض الوفود عن قلقه لأن الخطة الاستراتيجية ينبغي ألا تربط بين الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم، دون أن يغيب عن الأذهان أن سلطة مكتب المدعي العام بموجب نظام روما الأساسي تقتصر على الجرائم الدولية ولا يمكن استخدام الربط بين الجرائم مطية لتوسيع نطاق اختصاص المكتب. وأوضح المكتب أن هدفه هو الإسهام في تحقيق الهدف الاستراتيجي المعني (الهدف الاستراتيجي ٩) بالعمل حصراً في إطار ولايته وبالمشاركة في مواصلة المناقشات مع الشركاء المناسبين بشأن كيفية تحسين التنسيق بين ولايات مختلف الجهات. وأضاف المكتب أن تبادل المعلومات والشبكات والأدلة كلها أمور مناسبة وتندرج ضمن ولاية المكتب وطرق عمله، كما أنها ستشكل جزءاً من أوجه التآزر الرامية إلى سد فجوة الإفلات من العقاب. وأوضح المكتب أيضاً أن ترابط النشاط الإجرامي عبر الوطني وارتكاب الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ينعكس في الممارسة على أرض الواقع. وعليه فإن الجمع بين الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني، بحيث تعمل كل هيئة في إطار ولايتها، من أجل تحقيق الهدف المشترك الرامي إلى مكافحة الإجرام، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعزيز الاستجابات الخاصة بالجبر وتلافي الازدواجية في العمل وزيادة أوجه الفعالية.

١٨- وبالنظر إلى الفحوص الأولية، أعرب بعض الوفود عن قلقه إزاء النقاط التالية: "١" من الضروري أن يتلاني مكتب المدعي العام التحقيقات بحكم الأمر الواقع، عند القيام بالمشاركة المعمقة أثناء الفحوصات الأولية المتوخاة في خطته الاستراتيجية الحالية والسابقة؛ "٢" ينبغي مراعاة أوجه النجاعة في استخدام الموارد، عند البت في مواصلة فحص أولي أو إيقافه؛ "٣" يركز النهج الرقمي المتبع في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام تركيزاً أكبر على ما يبدو على كم النتائج المرتقبة وليس تحقيق النتائج التي تتوخاها المحكمة؛ "٤" نظراً لأن تشجيع التحقيقات ورفع الدعوى على الصعيد الوطني ليس جزءاً من ولاية المكتب بموجب نظام روما الأساسي، فينبغي ألا يكون جزءاً من خطته الاستراتيجية.

١٩- وأوضح مكتب المدعي أن الأساس القانوني الذي يستند إليه في إجراء تلك الفحوصات هو المادة ١٥ من نظام روما الأساسي، وبالتالي فإن تلك الفحوصات تدخل في اختصاص المكتب^٦ وعلاوة على ذلك فإن عملية الفحص لا تتوقف عن التطور، وقد تستغرق وقتاً رهناً بظروف كل حالة من الحالات. ويمكن للتقييم التكميلي الذي يجري على وجه الخصوص في إطار الفحص الأولي، أن يستغرق وقتاً في بعض الحالات، لأن من اللازم تقييم أي إجراءات وطنية تخص الجرائم المزعومة واحترام وتيرة الإجراءات الوطنية الفعلية. وأوضح المكتب أيضاً أن عملية الفحص الأولي تختلف بوضوح عن عملية التحقيق، نظراً لأن المكتب لا يمكنه أن يجري أنشطة التحقيق العادية قبل استهلال التحقيق. ومع ذلك فإن المكتب مكلف بأن يطلب معلومات عن الجرائم ويجمعها ويحلل مدى خطورة المعلومات الواردة.

٢٠- ورداً على سؤال طُرح أعرب مكتب المدعي العام عن تردده في استهلال المحاكمات على القضايا المرفوعة بناء على المادة ٧٠، حيث تحال المسألة على النحو المناسب إلى السلطات الوطنية المعنية

^٦ أشير أيضاً إلى ورقة سياسات المدعي العام الصادرة في عام ٢٠١١ وإلى لوائح المكتب لعام ٢٠١٢ [لوائح المكتب -

للمقاضاة على الصعيد المحلي، على الرغم من أن المكتب لا يزال يعترم النظر في تلك القضايا في المحكمة الجنائية الدولية في ظروف خاصة لا يمكن فيها التصدي للجرمة على النحو المناسب على الصعيد الوطني.

٢١- وأعرب بعض الوفود عما يساوره من قلق إضافي إزاء الإعلان عن الفحوصات الأولية نظراً لأن الإعلان عنها وفقاً للوائح المكتب، يعد استثناءً تمييزياً من المكتب. وطبقاً لنهج صارم وتابعي لا ينبغي الإعلان عن الفحوصات الأولية؛ بل على النقيض يجب أن يأتي قرار الإعلان بعد النظر على النحو الواجب في مسائل التكامل (النهج الشامل) وفي الوقع السياسي والاقتصادي والدولي على الدولة الخاضعة للتحليل والوقع المحتمل على نزاهة الإجراءات القضائية الوطنية الجارية وسلامة الشهود.

٢٢- ودكر مكتب المدعي العام بأنه يجري الفحوصات الأولية بشأن الحالات وليس البلدان. وأوضح أيضاً النهج الذي يتبعه حيال الإعلان عن الفحوصات، وهو مبين في الورقة السياسية بشأن الفحوصات الأولية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

٢٣- وسعيًا إلى التصدي لبعض الشواغل المعرب عنها، ذكر المكتب أنه سيستطلع الطريقة التي يمكن أن يوضح بها على نحو أفضل ما يستتبعه فتح وإغلاق فحوصات أولية، بما في ذلك مراحلها المختلفة، في الرسائل العامة التي يبعث بها المكتب.

جيم- عرض لمستجدات خطته أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢٤- حصل الفريق العامل على مستجدات الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد أخطر الفريق العامل بأن المجلس، كما يتبين في التقرير السنوي، واصل تنفيذ ولايته الممتدة لفترة سنتين، وأن دور الصندوق فيما يتعلق بسبل الجبر يشكل أحد الشواغل الأساسية المعرب عنها. وفي ضوء عملية إعادة التنظيم (ReVision) الجارية للصندوق الاستئماني، عقد المجلس دورة سنوية في ٢١ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ واتخذ في نهايتها قرارات تتعلق بالهيكل الجديد لأمانته والموارد اللازمة للاضطلاع بولايته. وعليه عرض مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا تصويماً للميزانية على الجمعية كي تنظر فيها عبر الدورة الخامسة والعشرين للجنة الميزانية والمالية.^٧

دال- الخطط الاستراتيجية المواضيعية

٢٥- دكر الفريق بالصلات بين الخطة الاستراتيجية للمحكمة والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، وغيرهما من الخطط التي وضعتها أقسام مختلفة من المحكمة والصندوق الاستئماني، مثل الاستراتيجية المنقحة المتعلقة بالضحايا،^٨ والخطة الاستراتيجية للتوعية،^٩ والخطة الاستراتيجية لقسم تكنولوجيا المعلومات

^٧ الوثيقتان ICC-ASP/14/10/Add و ICC/ASP/14/15.

^٨ الوثيقتان ICC-ASP/12/41 و ICC-ASP/13/19، الفقرة ٢٣٣.

^٩ الوثيقة ICC-ASP/5/12، الفقرة ٢٠١.

والاتصالات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧^{١٠} والخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^{١١} والخطة الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع التي طلبت الجمعية من المحكمة إعدادها.^{١٢}

٢٦- وفي هذا الصدد، ونظرا للطبيعة المتشابهة للخطة الاستراتيجية الشاملة ومختلف الخطط المواضيعية، ولأن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ستحدث في ضوء التعليقات التي قدمها مختلف أصحاب المصالح في الفصل الثالث من عام ٢٠١٥، ونظرا لأن العواقب المترتبة على أجهزة المحكمة من عملية إعادة تنظيم قلم المحكمة، التي استكملت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، لم تحدد بعد بالكامل، اقترح الميسران المتشاركان عرض مستجدات الخطط الاستراتيجية المواضيعية على الدول الأطراف في المستقبل القريب كي تحسن فهمها لأوجه ترابط تلك الخطط وطبيعتها المتناسكة.

ثالثاً- يوم العدالة الجنائية الدولية

٢٧- بالنظر إلى الاحتفال بيوم العدالة الجنائية الدولية، نظم الميسران المتشاركان في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ندوة بعنوان "معايير مكتب المدعي العام لاستهلال فحوصات وتحقيقات أولية" في سفارة بولندا بلاهاي. وحضر الندوة رئيس المحكمة ومدير شعبة الادعاء في مكتب المدعي العام وقضاة المحكمة وأعضاء من الهيئة الدبلوماسية وممثلون عن منظمات غير حكومية.

٢٨- وأوضح مكتب المدعي العام سياسات المكتب وأنشطته المتعلقة بالفحوصات الأولية باعتبارها أحد الأنشطة الثلاثة الرئيسية المسندة إلى المكتب بموجب المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي. ويطبق المكتب معايير متسقة وموحدة في تحليله، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الاختصاص، والمقبولية (ما يشمل تقييماً للتكامل فيما يتعلق بوجود إجراءات وطنية وجبهة وبفاعليتها وبخطورة الجرائم) ومصلحة العدالة. ولم تحدد مهل زمنية لأن كل حالة فريدة من نوعها ولأن مختلف مراحل التحليل يمكن أن تقتضي فترات زمنية مختلفة، رهناً بمدى تعقيد الوقائع والتعقيد القانوني للجرائم المزعومة، فضلاً عن التقدم المحرز في الإجراءات الوطنية الوجيهة. ويمكن للفحوصات الأولية أن تشجع أيضاً في بعض الحالات الإجراءات الوطنية الفعلية أو تؤدي إليها كنتيجة غير مباشرة لأنشطة المكتب، وبالتالي تساهم في بلوغ الهدف المشترك الرامي إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز نظام روما الأساسي ككل وزيادة فعالية أثر المكتب ودوره.

٢٩- وخلال الندوة أعرب بعض المشاركين عن تأييده للتفاعل بين اتخاذ إجراءات وطنية فعلية وإجراء الفحوصات الأولية بمعنى أن نظام الفحوصات الأولية المناسب يؤدي إلى استخدام الإجراءات الوطنية استخداماً أفضل وأكثر وعياً، كما شدد هؤلاء المشاركون على الوقع الرادع لأنشطة المحاكم المختصة. وأعرب مشاركون آخرون عن قلقهم إزاء ما يلي: "١" افتقار المحكمة الجنائية الدولية لولاية في إطار نظام روما الأساسي للتشجيع على تعزيز القدرات الوطنية؛ "٢" الطابع التمييزي للإعلان عن الفحوصات

^{١٠} الوثيقة ICC-ASP/13/19، الفقرة ٢٠١.

^{١١} وافق مجلس إدارة الصندوق الاستئماني على الخطة الاستراتيجية للصندوق في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. وستخضع الخطة لاستعراض منتصف المدة في بداية عام ٢٠١٦.

^{١٢} الوثيقة ICC-ASP/12/8 المرفق الأول، الفقرة ٦(هـ).

الأولية وأهمية الإبقاء عليها سرية على الأقل إلى حين النظر في مسائل المقبولية على النحو الواجب (النهج الشامل)؛ "٣" أهمية توخي الفعالية في استخدام الموارد عند البت في فتح أو إغلاق فحوصات أولية؛ "٤" ضرورة وضع جدول زمني لفتح الفحوصات الأولية ومدتها وإغلاقها.

٣٠- ومرت هذه الفعالية إلى تشجيع جميع أصحاب المصالح المعنيين على المشاركة في الأنشطة التي تعزز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.^{١٣} وعلاوة على ذلك واستناداً إلى المبادرة التي دشنت في عام ٢٠١٤، واصلت المحكمة هي ورئيس جمعية الدول الأطراف العمل على الحملة المتعلقة بمسائل العدالة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهي حملة حظيت بدعم كبير في جميع أنحاء العالم. وبعث ممثلو الدول، ومنظمات المجتمع المدني، والمهنيون والعلماء في مجال القانون، والأطفال والشباب والكبار من جميع أنحاء العالم رسالة قوية عن الأهمية التي يولونها للعدل.^{١٤}

رابعاً- التوصيات

٣١- بناء على الأعمال التي تم القيام بها في مجال التخطيط الاستراتيجي، يوصي الفريق العامل في لاهاي جمعية الدول الأطراف بأن تدرج الكلام الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير في القرار الجامع.

٣٢- وفي هذا الصدد، ذكّر الفريق العامل بتوصيته السابقة بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي،^{١٥} ورحب بالتزام المحكمة بالمشاركة سنوياً في استعراض الصلة بين الخطة الاستراتيجية والميزانية من خلال قياس الأداء المخطط له.

٣٣- وعلاوة على ذلك، رحب الفريق العامل بالفعاليات التي نظمت لإحياء ذكرى ١٧ تموز/يوليه، وشجع جميع أصحاب المصالح على تنظيم فعاليات مشابهة سنوياً، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المحاكم الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء.

^{١٣} انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://...>

^{١٤} انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://...>

^{١٥} الوثيقة ICC-ASP/13/27، الفقرات من ... إلى ...، فضلاً عن الفقرات من ٦٣ إلى ٦٩ من القرار الجامع الوارد في المرفق.

مشروع الفقرات المطلوب إدراجها في القرار الجامع

- ١- يلاحظ أن الخطة الاستراتيجية للمحكمة والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام والخطط الاستراتيجية الأخرى تراجع وتحديث بانتظام، وترحب بوضع نظام جديد للتخطيط الاستراتيجي الشامل في المحكمة إلى جانب الخطط الخاصة بكل جهاز في عام ٢٠١٦، وذلك أيضا في ضوء مشروعات التحسين الخاصة بكل جهاز والانتقال إلى المباني الجديدة؛
- ٢- تشدد على ضرورة أن تواصل المحكمة تحسين وتكييف أنشطة التوعية بهدف مواصلة تطوير الخطة الاستراتيجية للتوعية وتنفيذها بكفاءة وفعالية^١ في البلدان المتضررة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال التوعية في وقت مبكر منذ بداية تدخل المحكمة؛
- ٣- تذكر بأن قضايا الإعلام العام والتواصل بشأن المحكمة وأنشطتها تشكل مسؤولية مشتركة بين المحكمة والدول الأطراف، مع الاعتراف بالمساهمات الكبيرة التي يقدمها أصحاب المصلحة الآخرون في تطوير نهج منسق وشامل، وتطلب من المحكمة أن تنفذ استراتيجيتها في مجال التواصل على نحو منسق وفعال تماشيا مع أولويات ومسؤوليات كل جهاز من أجهزة المحكمة؛
- ٤- ترحب بالمبادرات المتخذة بيوم ١٧ تموز/يوليه باعتباره يوم العدالة الجنائية الدولية،^٢ وتوصي بأن يواصل جميع أصحاب المصلحة ذوو الصلة، جنبا إلى جنب مع المحكمة، على أساس الدروس المستفادة، المشاركة في التحضير للاحتفالات السنوية بهدف تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب؛
- ٥- تحيط علما بالخطة الاستراتيجية المنقحة المؤقتة التي وضعتها المحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وترحب بعزم المحكمة على مواصلة تكييف خططها حسب الاقتضاء على أساس سنوي، بما في ذلك لغرض صياغة افتراضات الميزانية، وإبلاغ المكتب في هذا الشأن بغية مواصلة تعزيز عملية إعداد الميزانية؛
- ٦- تذكر بالدعوة التي قدمتها إلى المحكمة لعقد مشاورات سنوية مع المكتب في الأشهر الثلاثة الأولى بشأن تنفيذ خططها الاستراتيجية خلال السنة التقويمية السابقة، وذلك بهدف تحسين مؤشرات الأداء التي يتم تحديثها على أساس الدروس المستفادة؛
- ٧- تحيط علما بالعرض الذي قدمه مكتب المدعي العام لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتدعو مكتب المدعي العام إلى إطلاع المكتب على سير تنفيذها؛
- ٨- تحيط علما بانتهاء عملية إعادة التنظيم (ReVision) التي أدت إلى إعادة تنظيم هيكل قلم المحكمة وعملياته وأساليب عمله على نطاق كبير، وتتطلع إلى أن تُبلغ على النحو الواجب بأثر الهيكل

^١ الوثيقة ICC-ASP/5/12.

^٢ إعلان كمبالا، الفقرة ١٢.

الجديد، من حيث القدرة على استيعاب الزيادة في عبء العمل وأوجه النجاحة الفعلية المحققة على حد سواء؛

٩- تؤكد من جديد أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة، وهو أمر حاسم بالنسبة لمصداقية واستمرارية النهج الاستراتيجي على المدى الطويل؛

١٠- تطلب إلى المكتب مواصلة الحوار مع المحكمة بشأن وضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، وتقديم تقرير عن ذلك إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها الخامسة عشرة، وتطلب كذلك إلى المكتب مواصلة الحوار مع المحكمة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي لإبراز حضور المحكمة في الميدان بهدف تطوير استراتيجيتها في مجال العمليات الميدانية، وتقديم تقارير عن ذلك على أساس منتظم؛